

«التعجل بالزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة دراسة فقهية»

Early Zakat Payment and Its Role in Solving Contemporary Economic Problems: A Jurisprudential Study

10.35781/1637-000-149-004

الباحث/ مساعد أحمد مساعد العولقي*

*باحث دكتوراه، جامعة الملك خالد، كلية الشريعة وأصول الدين
قسم الفقه وأصوله، تخصص فقه

الملخص:

دوران المال، ويحدّ من ظاهرة الاكتناز، ويحقق عدالة التوزيع بين طبقات المجتمع. كما أصل الباحث - بنصوص الكتاب والسنة والإجماع - لمشروعية التطبيق الإجباري لتعجيل الزكاة من قبل وليّ الأمر، مع بيان آلياته، وضبط وسائله المؤسسية.

وانتهيت إلى أن تعجيل الزكاة أداة فقهية مرنة قادرة - عند حسن تفعيلها - على الإسهام الجاد في معالجة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، مع التنبيه إلى جملة من المعوقات الشرعية والإدارية والثقافية التي تحول دون تطبيقها، مما يستدعي إصلاحاً تشريعياً ومؤسسياً متكاملًا.

الكلمات المفتاحية: التعجل بالزكاة - حل المشكلات الاقتصادية - الدراسات المعاصرة - دراسة فقهية.

انطلق بحث: (التعجل بالزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة دراسة فقهية).

لعلاج مسألة تعجيل الزكاة معالجة فقهية تأصيلية، مقرونة ببيان أثرها العملي في معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة، من بطالة، واكتناز، واختلال في توزيع الدخل والثروات.

وذلك من تحرير مفهوم التعجيل بالزكاة، وبيان حكمه الفقهي، واستعراض أقوال المذاهب وأدلتها، مع الترجيح القائم على مراعاة حاجات الفقراء والظروف الاقتصادية الطارئة، ليخلص إلى جواز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب وقبل تمام الحول بضوابط معتبرة.

وقد أبرزت فيه أن الزكاة تمثل أول نظام تشريعي متكامل للضمان الاجتماعي في التاريخ، وأن تعجيلها يضاعف أثرها التنموي، ويعزز سرعة

Early Zakat Payment and Its Role in Solving Contemporary Economic Problems: A Jurisprudential Study

Researcher/ Musaad Ahmed Mussaad Haidrah Alawlaqi

Abstract

The research project, "Early Zakat Payment and Its Role in Solving Contemporary Economic Problems: A Jurisprudential Study," aims to address the issue of early zakat payment through a foundational jurisprudential analysis, coupled with an explanation of its practical impact on addressing contemporary economic problems such as unemployment, hoarding, and the imbalance in income and wealth distribution.

This involves clarifying the concept of early zakat payment, explaining its jurisprudential ruling, reviewing the opinions of the various schools of thought and their supporting evidence, and prioritizing the view that considers the needs of the poor and current economic circumstances. The study concludes that early zakat payment is permissible after acquiring the minimum threshold (nisab) and before the completion of a lunar year, subject to certain established guidelines

The research highlights that zakat represents the first, comprehensive legislative system for social security in

history, and that early payment amplifies its developmental impact, accelerates the circulation of money, reduces hoarding, and achieves equitable distribution among different segments of society. The researcher also established—based on texts from the Quran, Sunnah, and scholarly consensus—the legitimacy of the mandatory implementation of expedited zakat by the ruler, outlining its mechanisms and regulating its institutional means.

I concluded that expedited zakat is a flexible jurisprudential tool capable—when properly implemented—of significantly contributing to addressing contemporary economic crises. However, I also highlighted a number of legal, administrative, and cultural obstacles that hinder its application, necessitating comprehensive legislative and institutional reform.

Keywords: Expediting Zakat - Solving Economic Problems - Contemporary Studies - Jurisprudential Study.

المقدمة:

إن الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد :

فإن الله خلق الخلق لعبادته، وفرض عليهم فرائض عظيمة، منها فريضة الزكاة، وقد استجدت قضايا، ومن تلك المستجدات ما يتعلق بالتعجيل بالزكاة واستثمارها للتنمية الاقتصادية.

أولاً: التعريف بالموضوع:

تأتي الزكاة، من أولى ما يعتني به المسلم، ذلك أنها شرعت لتنظيم حياة الناس، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، والترابط الاجتماعي، وتعميق القيم الروحية والمعاني الأخلاقية والتربوية.

ومن أهم المسائل الفقهية في كتاب الزكاة، مسألة التعجيل في إخراجها لحاجة كل مكلف لمعرفة الحكم الفقهي فيها، وبيان دورها العظيم في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة، لذا اخترت أن يكون هذا البحث: (التعجيل في إخراج الزكاة، وربطه بحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة، وتناول الموضوع بالدراسة الفقهية). ومن الله تعالى أستمد العون، والتوفيق، وأسأله الهداية للرأي السديد، والمنهج الرشيد، إنه العزيز الحميد.

ثانياً: أهمية الموضوع:

يمكن بيان أهمية الموضوع في نقاط كالتالي:

1. لطالما كان الإسلام سباقاً دوماً إلى كل الأفكار الجديدة التي من شأنها تطوير وتحسين الحياة بشكل عام، وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع الإسلامي والتي عُرفت بأسماء مرادفة أخرى مثل التعمير، الحياة الطيبة.
2. تعد الزكاة عصب النظام الاقتصادي لجميع الدول التي تطبق الإسلام، لا سيما وأن الزكاة تشريع من عند الله لعباد، وهو سبحانه وتعالى أعلم بالتشريعات والنظم التي تصلح لعباده وتصلح أحولهم في شتى مجالات حياتهم.
3. الزكاة هي الحل الأمثل لعلاج المشكلات الاقتصادية التي فشلت النظم والقوانين والتشريعات الوضعية في إيجاد حلول مناسبة لها، فالزكاة ساهمت بشكل كبير في حل مشكلة البطالة بل والقضاء عليها حال تطبيق الزكاة بشكلها الصحيح الذي رسمه الشارع.

ثالثاً: أسباب اختياره: وأقسمها إلى أسباب عامة وأسباب خاصة:

1. ما تشترطه جامعتنا المباركة - جامعة الملك خالد - ممثلة بكلية الشريعة - زاد الله منارها شرفاً وعلواً - من نشر بحث محكم في مجلة تنتمي لمؤسسة جامعية - كشرط من شروط الحصول على درجة الدكتوراه منها.
2. الرغبة الشخصية في معرفة الأحكام الفقهية لمسألة التعجيل في الزكاة، ودورها في حل المشكلات الاقتصادية. يقول الإمام القرافي رحمه الله: "الفقه عماد الحق ونظام الخلق ووسيلة السعادة الأبدية ولباب الرسالة المحمدية من تحلى بلباسه فقد ساد ومن بالغ في ضبط معالمه فقد شاد"⁽¹⁾.
3. ما نلمسه من كثرة السؤال عن حكم التعجيل في إخراج الزكاة، خاصة وقت الملمات، والأزمات الطارئة.

رابعاً: إشكالية البحث:

- من خلال هذا البحث أردنا ان نطرح الاشكالية التالية:
- ما هي الأبعاد الاقتصادية للتنمية في التعجل في الزكاة؟
- وهل هناك خلاف فقهي في التعجل بها وما هو الراجح في المسألة إن وجد الخلاف؟

خامساً: أهداف البحث:

معرفة أثر ودور التعجل في الزكاة في الاقتصاد، الإمام بما يترتب على تعجيل الزكاة من أحكام فقهية نحو حكم إجبار رب المال على إخراج زكاته قبل محلها، وهلاك الزكاة قبل دفعها لمستحقيها، والحكم إذا قبض الفقير الزكاة المعجلة ومات أو اغتنى قبل حولان الحول، وحكم إذا عجل رب المال الزكاة ثم هلك ماله قبل تمام الحول، وكيفية بناء الورثة الحول إذا مات من عجل زكاة ماله.

سادساً: الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتقصي حول من تناول هذا الموضوع لم أقف على دراسة أكاديمية أو أبحاث علمية محكمة تناولت هذا الموضوع، إلا أن هناك دراسات مختصة بالتعجل بالزكاة، وهي منشورة

(1) الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت 684هـ)، المحقق: جزء 1، 8، 13: محمد حجي، جزء 2، 6: سعيد أعراب، جزء 3 - 5، 7، 9 - 12: محمد بو خبطة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1994م، (34/1).

على الشبكة العنكبوتية، ومما أؤكد عليه هو عدم دراستها من جهة بيان دورها في حل المشكلات الاقتصادية، وهذا ما يميز بحثي هذا عن الدراسات السابقة⁽¹⁾.
 وهنا أورد تلك الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها، وسأورد مع كل دراسة وجه الاتفاق والافتراق لكل بحث مع بحثي:

1. دراسة: الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، للباحث: غازي عناية⁽²⁾.
 وجه التوافق مع البحث:
 - إبراز الدور الاقتصادي للزكاة في تحريك المال.
 - التأكيد على أثر الزكاة في مكافحة الاكتناز وتحقيق التكافل الاجتماعي.
 وجه الافتراق عن البحث:
 - لم يتناول مسألة تعجيل الزكاة من حيث الحكم الفقهي.
 - دراسة اقتصادية تحليلية، لا تأصيل فقهي مقارن.
 - لم يناقش التطبيق الإجباري ولا معوقاته.
2. دراسة: الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة، للباحثة: دلال حسن⁽³⁾.
 وجه التوافق مع البحث:
 - بيان دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروات.
 - معالجة الخلل الطبقي الناتج عن تركيز الثروة.
 وجه الافتراق عن البحث:
 - اقتصر على الزكاة الواجبة في وقتها دون التعجيل.
 - غلبة الجانب الاقتصادي التطبيقي دون تحرير فقهي.
 - لم تبحث في الخلاف الفقهي ولا في إلزام ولي الأمر.
3. دراسة: معالجة الزكاة لمشكلة الفقر، للباحث: د. الطيب زين العابدين⁽⁴⁾.
 وجه التوافق مع البحث:
 - التأكيد على الزكاة كأداة لمكافحة الفقر.
 - إبراز البعد الاجتماعي والاقتصادي للزكاة.

- (1) تنبيه منهجي مهم: ما ذكرته هنا من عدم وجود دراسة أكاديمية تجمع بين تعجيل الزكاة وحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة هو من حيث التركيب الموضوعي، لكن توجد دراسات جزئية تلتقي مع البحث في بعض المحاور دون أن تستوعب الرؤية الكلية لبحثي.
- (2) مكان النشر: دار الجيل - بيروت، تاريخ النشر: 1989م
- (3) مكان النشر: رسالة ماجستير - معهد الدراسات الإسلامية (مصر)، تاريخ النشر: بدون.
- (4) مكان النشر: المؤتمر الرابع للزكاة - دكا (البنغال)، تاريخ النشر: 1995م.

وجه الافتراق عن البحث:

- لم يتناول التعجيل بالزكاة لا من قريب ولا من بعيد.
- دراسة مقاصدية عامة دون معالجة فقهية تفصيلية.
- 1. دراسة: في التطبيق المعاصر لزكاة المال - الصعوبات والمعوقات، للباحث: د. حسين شحاتة (1).

وجه التوافق مع البحث:

- تناول المعوقات المؤسسية والإدارية لتطبيق الزكاة.
- بحث في دور الدولة والأنظمة المعاصرة.

وجه الافتراق عن البحث:

- لم يبحث تعجيل الزكاة بوصفه أداة علاجية.
- تركيزه على الزكاة بعمومها لا التعجيل بها.
- لم يؤصل المسألة فقهياً من حيث الخلاف والترجيح.

سابعاً: منهج البحث:

سأتبع فيه المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

ثامناً: خطة البحث:

- المقدمة اشتملت على: التعريف بالموضوع وبيان أهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه وإشكاليته وأسئلته، والدراسات السابقة له، ومنهج الباحث فيه.
- تمهيد: اشتمل على: مفهوم التعجل بالزكاة وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: تعريف التعجيل:
 - المطلب الثاني: تعريف الزكاة:
- ثلاثة مباحث، اشتمل كل مبحث على مطلبين.
- الخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع، وتفصيل التقسيم كالتالي:
- ❖ المبحث الأول: حكم تعجيل الزكاة، وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: تعجيل الزكاة قبل حولان الحول وقبل أو بعد ملك النصاب
 - المطلب الثاني: تعجيل زكاة الفطر:

(1) مكان النشر: مجلة الاقتصاد الإسلامي - بنك دبي الإسلامي، تاريخ النشر: العدد (23)

❖ المبحث الثاني: دور التعجل بالزكاة في وضع حلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة: وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعجل بالزكاة ومشكلة الاكتناز:
- المطلب الثاني: دور التعجل بالزكاة في حل مشكلة توزيع الدخل بين الأفراد:
- ❖ المبحث الثالث: التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة ووسائله ومعوقاته:
- المطلب الأول: التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة وأدلته:
- المطلب الثاني: آليات التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة والعقوبات التي تواجهه:
- ❖ تمهيد: مفهوم التعجل بالزكاة وفيه مطالبان:
- المطلب الأول: تعريف التعجيل:
- المطلب الثاني: تعريف الزكاة:

التمهيد

مفهوم التعريف التعجل بالزكاة وفيه مطالبان

المطلب الأول: تعريف التعجيل:

أولاً: تعريف التعجيل لغة:

التعجل من الفعل (عَجَلَ) وللتعجيل في اللغة معان منها: التقديم: جاء في مختار الصحاح: "عجل له من الثمن تعجيلاً أي قدم واستعجله طلب عجلته وكذا إذا تقدمه"⁽¹⁾.
فالمعجل: المقدم، يقال: تعجل من الكراء كذا، وعجل له من الثمن كذا تعجيلاً، أي قدم"⁽²⁾.
ثانياً: تعريف التعجيل اصطلاحاً:

لا يخرج التعجيل في التعريف الاصطلاحي عن معناه اللغوي، فيعرف التعجيل بأنه: "الإسراع بإحضار نحو المال، أو الدين"⁽³⁾.

المطلب الثاني: تعريف الزكاة:

أولاً: تعريف الزكاة لغة:

تدور معاني مادة (زكا) على الطهارة، والنماء، والبركة، والمدح⁽⁴⁾، قال ابن فارس رحمه الله: "الزء، والكاف، والحرف المعتل؛ أصل يدل على نماء، وزيادة"⁽⁵⁾.
ثانياً: تعريف الزكاة اصطلاحاً:

لا يكاد يخلو كتاب فقه من تعريف للزكاة ومن تعريفاتها ما هي: "اسم لمخرج مخصوص بأوصاف مخصوصة من مال مخصوص لطائفة مخصوصة"⁽⁶⁾.

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت (721 هـ)، مختار الصحاح، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة طبعة جديدة (1415 هـ - 1995م)، تحقيق: محمود خاطر، (1/175).. ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (1/193).

(2) ينظر: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، (2/586).

(3) التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، (ص: 185).

(4) ينظر: لسان العرب: ابن منظور (6/65).

(5) المقاييس في اللغة: ابن فارس (17/3)..

(6) تحرير ألفاظ التنبيه: يحيى بن شرف النووي، (ص: 101).

المبحث الأول

حكم تعجيل الزكاة، وفيه مطلبان

المطلب الأول: تعجيل الزكاة قبل حلولان الحول وقبل أو بعد ملك النصاب.

وفي هذا المطلب مسألتان:

الأولى منهما: تعجيل الزكاة قبل حلولان الحول وقبل ملك النصاب:

اتفق الفقهاء رحمهم الله على عدم جواز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب ⁽¹⁾. ومن نصوص

الفقهاء رحمهم الله في هذا الشأن:

قال النووي رحمه الله: "يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول، ولا يجوز قبل تمام النصاب" ⁽²⁾.

قال ابن قدامة رحمه الله: "ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب، بغير خلاف علمناه" ⁽³⁾.

المسألة الثانية: تعجيل الزكاة قبل حلولان الحول بعد ملك النصاب:

اختلف الفقهاء في تعجيل الزكاة قبل تمام الحول بعد ملك النصاب، على قولين:

القول الأول: جواز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب، وقبل تمام الحول.

وهو مذهب الحنفية ⁽⁴⁾، ورواية عن الإمام مالك ⁽⁵⁾، ومذهب الشافعية ⁽⁶⁾، والحنابلة ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، الأندلسي، الشهير بابن حزم، (ص: 67).

(2) روضة الطالبين وعمدة المفتين: النووي (212/2).

(3) المغني: ابن قدامة (80/4).

(4) ينظر: البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد العيني، (365/3)، حاشية ابن عابدين، حمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، الشهير بابن عابدين، (294/2)، الفقه النافع، محمد بن يوسف السمرقندي (344/1)، اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة الدمشقي الحنفي الغنيمي، الشهير بالميداني، (143/1)، المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، (236/2).

(5) ينظر: المنونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس، رواية عبد السلام بن سعيد التتوخي، الشهير بسحنون، عن عبد الرحمن بن القاسم، (284/1).

(6) ينظر: البيان، يحيى بن أبي الخير سالم العمراني (378/3)، الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، (159/3)، روضة الطالبين، النووي (212/2)، عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج، ابن الملقن (509/1)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، (610/1)، المهذب، إبراهيم بن علي الشيرازي (547/1)، الوسيط، محمد بن محمد بن محمد الغزالي (446/2).

(7) ينظر: الإرشاد إلى سبيل الرشاد، محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي، (ص: 125)، الإقناع لطالب الانتفاع، الحجاوي، (461/1)، كشاف القناع، البهوتي، (265/2)، معونة أولي النهى شرح المنتهى، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، الشهير بابن النجار، (319/3) المغني، ابن قدامة، (79/4)، الممتع في شرح المقنع، المنجي التتوخي، (204/2).

ولكن اختلفوا في المدة التي يجوز فيها تعجيل الزكاة على النحو الآتي:

1. أما الحنفية فيجوز عندهم التعجيل لأكثر من سنة⁽¹⁾، ولكن إنما يجوز التعجيل عندهم بشرائط ثلاثة وهي⁽²⁾:
 أولاً: أن يكون مالكا للنصاب في أول الحول.
 ثانياً: أن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول أيضاً.
 ثالثاً: أن يكون في وسط الحول بعض النصاب الذي انعقد عليه الحول أو كله.
 2. وأما المالكية -على رواية عندهم- فيجوز التعجيل بقرب، أو بالأيام اليسيرة، واختلف في حد القرب على أربعة أقوال هي⁽³⁾:
 الأول: أنه اليوم، واليومان، ونحو ذلك.
 الثاني: أنه العشرة الأيام، ونحوها.
 الثالث: أنه الشهر، ونحوه.
 الرابع: أنه الشهران، وما دونهما.
 3. وأما الشافعية فيجوز التعجيل لعام واحد على الأصح عند الأكثرين، ومعظم العراقيين⁽⁴⁾.
 4. وأما الحنابلة فيجوز التعجيل عندهم لحولين فأقل، قال ابن عقيل. رحمه الله: "لا تختلف الرواية فيه، اقتصاراً على ما ورد"⁽⁵⁾، وقال الحجاوي رحمه الله: "يجوز تعجيل الزكاة، وتركه أفضل، لحولين فأقل فقط، بعد كمال النصاب لا قبله، ولا قبل السوم"⁽⁶⁾.
- القول الثاني: لا يجوز تعجيل الزكاة.

(1) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، (135/1)، البحر الرائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، (390/2)، تبیین الحقائق، عثمان بن علي الزيلعي، (66/2)، البناية شرح الهداية: العيني، (365/3).

(2) ينظر: تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، (313/1).

(3) ينظر: ينظر: الذخيرة، القرافي (137/3)، المقدمات الممهدة، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي المالكي، الشهير بابن رشد الجد، (310/1).

(4) ينظر: أسنى المطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، (422/2)، روضة الطالبين، النووي، (212/2)، مغني المحتاج، الشربيني (610/1).

(5) الفروع ابن مفلح (434/2).

(6) الإقناع لطالب الانتفاع، الحجاوي (461/1).

وهو مذهب المالكية ⁽¹⁾، ووجه عند الشافعية ⁽²⁾، قال النووي رحمه الله: "وليس بشيء، ولا تقريع عليه" ⁽³⁾.

واختار ابن حزم رحمه الله حيث قال: "لا يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول، ولا بطرفة عين، فإن فعل لم يجزه، وعليه إعادتها، ويرد إليه ما أخرج قبل وقته؛ لأنه أعطاه بغير حق" ⁽⁴⁾.
 سبب الخلاف في المسألة: يوضح سبب الخلاف في المسألة ابن رشد رحمه الله بقوله: "سبب الخلاف هل هي (أي الزكاة) عبادة أو حق واجب للمساكين؟ فمن قال عبادة وشبهها بالصلاة لم يجز إخراجها قبل الوقت، ومن شبهها بالحقوق الواجبة المؤجلة أجاز إخراجها قبل الأجل على جهة التطوع" ⁽⁵⁾.

ولعل سبب الخلاف مبني على القاعدة الفقهية أن تقديم الشيء على سببه ملغي، وعلى شرطه جائز ⁽⁶⁾، نص عليها ابن رجب رحمه الله بقوله: "العبادات كلها-سواء كانت بدنية، أو مالية، أو مركبة منهما- لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها، ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب وقبل الوجوب، أو قبل شرط الوجوب" ⁽⁷⁾.

الترجيح:

الذي يترجح لي بعد النظر لأقوال المذاهب هو- والله أعلم - القول الأول القاضي بجواز تعجيل الزكاة لعام أو عامين؛ مراعاته لأحوال الفقراء، ومواساته لهم، بالإضافة إلى ما يحصل من كوارث للمسلمين في الآونة الأخيرة من كوارث طبيعية، أ كوارث صنعها الإنسان.

(1) ينظر: الاشراف على نكت مسائل الخلاف، عبد الوهاب البغدادي، (386/1)، البيان والتحصيل، محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الجد، (371/2-372)، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عام المدينة، عبد الله بن نجم بن شاس، الشهير بابن شاس، (215/1)، قوانين الأحكام الشرعية، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، الشهير بابن جزي، (ص: 76)، المعونة، عبد الوهاب البغدادي، (366/1)، مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي، الشهير بالحطاب الرعيني، (248/3-249).

(2) ينظر: مغني المحتاج: الشرييني (610/1)، المذهب: الشيرازي (547/1).

(3) روضة الطالبين: النووي (212/2).

(4) المحلى بالآثار: ابن حزم (211/4).

(5) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، (ص: 219).

(6) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين (215/6).

(7) تقرير القواعد وتحرير الفوائد: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، الشهير بابن رجب (24/1).

المطلب الثاني: تعجيل زكاة الفطر:

اختلف الفقهاء في تعجيل زكاة الفطر على قولين:

القول الأول: جواز تعجيل زكاة الفطر. وهو قول الحنفية ⁽¹⁾، والمالكية ⁽²⁾، والشافعية ⁽³⁾، والحنابلة ⁽⁴⁾، ولكن اختلفوا في المدة التي يجوز فيها تعجيل زكاة الفطر على النحو الآتي:

ذهب الحنفية إلى جواز التعجيل مطلقاً ⁽⁵⁾، والفتوى على التقييد بدخول رمضان ⁽⁶⁾، قال الكاساني رحمه الله: "والصحيح أنه يجوز التعجيل مطلقاً" ⁽⁷⁾.

وأما المالكية فيجوز التعجيل بيوم، أو يومين، قال ابن عبد البر رحمه الله: "لا يجوز إخراجها قبل يوم الفطر إلا بالمدة اليسيرة، مثل اليوم، واليومين، ونحو ذلك" ⁽⁸⁾.

وأما الشافعية فيجوز تعجيل زكاة الفطر من أول شهر رمضان، ولا يجوز إخراجها قبل دخول الشهر ⁽⁹⁾، قال النووي رحمه الله: "الفطرة يجوز تعجيلها من أول شهر رمضان على المذهب" ⁽¹⁰⁾.

وذهب الحنابلة إلى جواز تقديم الفطرة قبل العيد بيومين، ولا يجوز أكثر من ذلك، قال الإمام أحمد رحمه الله: "لا بأس أن يعطي الرجل صدقة الفطر، قبل الفطر بيوم، أو يومين" ⁽¹¹⁾، وذهب بعض الحنابلة إلى جواز تعجيلها من بعد نصف شهر رمضان ⁽¹²⁾.

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - القول الأول بجواز تعجيل زكاة الفطر بيوم، أو يومين.

- (1) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، الموصلي، (160/1-161)، تحفة الملوك، محمد بن أبي بكر الرازي، (ص: 133)، فتح باب العناية، القاري، (554/1).
- (2) ينظر: قوانين الأحكام الشرعية، ابن جزى، (ص: 135)، المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس، رواية عبد السلام بن سعيد التتوخي، الشهير بسحنون، عن عبد الرحمن بن القاسم، (350/2)، المعونة عبد الوهاب البغدادي، (432/1).
- (3) ينظر: البيان، العمراني، (367/3)، روضة الطالبين، النووي، (292/2)..
- (4) ينظر: الإقناع لطالب الانتفاع، الحجاوي، (452/1)، المغني، ابن قدامة، (300/4).
- (5) ينظر: البناية شرح الهداية، العيني (505/3).
- (6) نظر: البحر الرائق، ابن نجيم، (445/2).
- (7) بدائع الصنائع، الكاساني، (207/2).
- (8) الكافي، ابن عبد البر، (ص: 111).
- (9) ينظر: البيان، العمراني (367/3).
- (10) روضة الطالبين، النووي، (292/2).
- (11) مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق النيسابوري، (111/1).
- (12) ينظر: المغني، ابن قدامة، (300/4).

المبحث الثاني

دور التعجل بالزكاة في وضع حلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة: وفيه مطلبان

من أهم المشكلات المعاصرة التي نبحث لها عن الحلول المناسبة: تعد مشكلة البطالة من أعنى المشكلات التي نبحث لها عن حل، وكذلك مشكلة محاربة اكتناز المال وحث الناس على استثماره، ودور الزكاة في حل المشكلات المعاصرة وإحداث طفرة تنمية للدولة والمساهمة في تمويل الاقتصاد، وتمويل أصحاب الاختراعات العلمية والطبية وتمويل البحث العلمي، وكذلك مساهمة الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وأثر ذلك على الاستثمار داخل الدولة وسيكون - بعون الله تعالى - حديثنا عن هذه النقاط في المطالب التالية:

المطلب الأول: التعجل بالزكاة ومشكلة الاكتناز:

وتتناول هذا المطلب في النقاط التالية:

أولاً: تعريف الاكتناز:

الاكتناز: هو انخفاض المستوى العام للإنتاج، مما يترتب عليه كساد اقتصادي، أو هو: "فقد أحد عناصر الإنتاج والثروة عن المشاركة في النشاط الجاري مع بقاؤه في شكل موارد عاطلة"⁽¹⁾، بذلك يعد الاكتناز أو الادخار وعدم الاستثمار عقبة من عقبات الاقتصاد والإغلاق عليها في شكل غير مستغل يترتب عليه حدوث نقص تلك الموارد من دورة الدخل وكذلك الإنتاج، ومما لا شك فيه أن ذلك يؤدي إلى انكماش ورجوع معدل اقتصاد الدولة.

ثانياً: دور تعجيل الزكاة في محاربة الاكتناز:

فيما تقدم عرفنا أن الزكاة تكون بإخراج جزء من المال بصفة سنوية تؤخذ ممن تجب عليهم الزكاة، وتوزع على مستحقيها، لكن إذا لم يقيم رب المال الذي يقوم بإخراج هذا الجزء بصفة سنوية كزكاة باستثمار هذا المال، في هذه الحالة فإن الزكاة تهدد رأس المال المدخر والمكتنز بالضياع والفناء، لم لا وهو لم يشارك في النشاط الاقتصادي وتمويل الاقتصاد.

ومن هنا فوجوب الزكاة على الثروة التي لم تتحول لأصل رأس مالي منتج ومستثمر - أي ظلت عاطلة - يؤدي إلى لفت انتباه صاحب هذه الثروة إلى العمل على استثمارها حتى يتحقق منها عائد مناسب له، وبهذا يحافظ مالكها على رأس ماله، ويخرج الزكاة من الدخل الذي يتحقق مع استثمارها.

(1) أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، د. نعمت مشهور، طبعة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، 1992م (ص: 47).

هذا وقد تناول التشريع الإسلامي - المنزل من رب العالمين سبحانه وتعالى - هذا التأصيل الذي تحدث عنه الاقتصاديين المعاصرين قبل أربعة عشرة قرناً، فنجد ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية، فالإسلام حث صاحب المال على العمل وحرّم الاكتناز وعمل على التنبيه الشديد لرب المال أن يجد ويجتهد في نماء ماله ويدفع به إلى ساحة الاستثمار والاقتصاد، وأعد التشريع الإسلامي الاكتناز بصورته السابقة داءً خطيراً يجب على الفور التخلص منه، فالله - عز وجل - أمر بالإنفاق وعدم الاكتناز والادخار ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة والنفقونها في سبيل الله فيشربهم بعدذاب أليم" وهناك من الأحاديث النبوية التي تؤكد وتوضح وتبين هذا المعنى ويظهر ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((من ولي يتيماً من مال فليترج فيه ولا يتركه حتى لا تأكله الصدقة)) وإذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يحث الأوصياء على العمل على نماء وزيادة أموال اليتامى بالاتجار فيها حتى لا تأكلها الصدقة فمن باب أولى أن ينمي الإنسان ويستثمر ماله ليدفع من ربحه الزكاة ومن السطور السابقة يتضح لنا أن النظام الاقتصادي الإسلامي نظام فريد ليس له مثيل خاصة في حله لمشكلة الاكتناز وتراكم الثروات المعطلة دون أن تستثمر في حل المشكلات المجتمعية والاقتصادية المعاصرة، فالزكاة بمفهومها السابق تعمل على سرعة دوران المال الذي هو في الأساس مال الله - جل وعلا-⁽¹⁾، ويتجلى ذلك في قول رب العالمين: ((ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)⁽²⁾ ففي هذه الآية الكريمة يحث الإسلام على مداولة المال بين الأغنياء والفقراء، لأنه مال الله، وقضت سنته في خلقه أن يتداول هذا المال بينهم.

المطلب الثاني: دور التعجل بالزكاة في حل مشكلة توزيع الدخل بين الأفراد:

بادئ ذي بدء يثور معنا تساؤل هام للغاية وهو: ما المقصود بإعادة التوزيع للدخل بين الأفراد في

الدولة؟

في الإجابة عن هذا التساؤل يقول الأستاذ الدكتور شوقي دنيا "إن إعادة التوزيع تعني تبادل وتداول الدخل والثروات بين أفراد المجتمع الإسلامي بمختلف طبقاته، ويشمل هذا التداول كافة الثروات والأموال وكذلك المدخرات، وثروة الفرد وأصل ماله يرد عليهما التوزيع وكذلك التداول"⁽³⁾.

(1) الاقتصاد الإسلامي، أ. د. منذر قحف علما ونظاما، طبعة دار التعلم، 1999م، (ص: 111)

(2) سورة الحشر، الآية (7).

(3) المرجع السابق، (ص: 114)، وينظر: الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، غازي عناية، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1989م، (ص: 22)

ومن هنا يمكننا القول بأن للزكاة دور فعال في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد وطبقات المجتمع، فإذا حدث خلل ما في توزيع الدخل والثروات التي هي في الأصل من نصيب المجتمع فزاد نصيب أصحاب الأموال وتزايد حجم ثرواتهم وتضخمت فإن الزكاة تعمل على إعادة التوزيع لمثل هذه الثروات على كل أفراد وطبقات المجتمع حيث أنه طبقاً للزكاة نأخذ من أموال الأغنياء لتوزيعها على الفقراء والمساكين.

صور من إعادة توزيع الدخل والثروات من المجتمع الإسلامي:

- الصورة الأولى: نهج الإسلام في صدره منهج توزيع الدخل والثروات وهو ما كانت عليه الموارد المالية والمتجددة في المجتمع النبوي بالمدينة المنورة لتحقيق التوازن المفقود بين أفراد المجتمع. وقد انتهج الخلفاء الراشدين نهج النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك فقد روى عن يزيد بن أبي حبيب "أن أبا بكر كلمه في أن لا تسوي بين الناس في القسمة، فقال: إنما فضائلهم عند ربهم فأما هذا فالتسوية فيه خير من المفاضلة".
- الصورة الثانية: ما روى عن الفاروق عمر بن الخطاب - رضى هلا عنه - لما أراد أن يقسم الأرض بين المسلمين، قال له معاذ رضى الله عنه: "إذن والله ليكونن ما تكره يا أمير المؤمنين، إنك إن أقدمت على قسمتها صار الربيع العظيم في أيدي القوم ثم يبددون، فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم لا يجيدون شيئاً فجذ أمر يسع أولهم وآخرهم" ومما سبق يتضح لنا جلجلا الشكل الذي كان التشريع الإسلامي يعالج به أي خلل قد يتعرض له التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع، وبالتالي يعيد التوازن بين مختلف طبقات المجتمع.

الدور الذي تقوم به الزكاة في علاج الخلل في توزيع الدخل:

- إن الزكاة باعتبارها أحد الأدوات الهامة العادة التوزيع تتجلى من خلال الأثر الذي تحدثه فيدخل الذين يأخذون الزكاة من ناحية، والأثر الذي تحدثه في دخول من تجبى منهم الزكاة عن ناحية أخرى، ويتضح ذلك في السطور التالية:
- التأثير في دخول الذين يأخذون الزكاة:

وهذا الأثر تضح من خلال أنه يشمل فئات من تصرف الزكاة لهم، وإحاطة الزكاة لهم يقاس بكيفية وإلى أي حد يمكن تغطيتها للمحتاجين المقرر صرف الزكاة لهم، وهم يعدون مصارف للزكاة، وبالأحرى هم من ذكرهم الله تعالى في الآية الستين من سورة التوبة "الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل".

ويمكننا في البداية استبعاد العاملين عليها فهم يتقاضون رتب أجره على هذا العمل، وكذلك استبعاد المؤلفة قلوبهم فهم يعطون من الزكاة لمجموعة من الأسباب تجعلهم يخرجون من نطاق التكافل الاجتماعي، وأما المصارف والصنوف الباقية فتدخل في نطاق التكافل الاجتماعي وأما المصارف

والصنوف الباقية فتدخل نطاق التكافل الاجتماعي، والزكاة تلعب دوراً هاماً ورئيسياً مع هذه المصارف خاصة في إعادة التوزيع العادل للدخل. فنجد الفقراء والمساكين يعطون من حصيلة الزكاة ما يخرج بهم من مسمى الفقر والمسكنة إلى أقل مراتب الغنى وذلك على الرأي الراجح، ويعتبر ذلك بحسب ظروفهم وأحوالهم، أو بمعنى آخر أن هذا أمر مطرد ويكاد يختلف من شخص لآخر ومن زمان لآخر وذلك كله يترك للحاكم أو لولي الأمر بحيث يضع الضوابط والمعايير اللازمة ويتثبت ويتحرى فيه الدقة خاصة عند التوزيع⁽¹⁾.

وأما الغارمون فيسدد دينهم من الزكاة بمقدار الدين الذي في ذمتهم إذا كان الدين فلمصلحة عامة، أما إذا كان دينه لمصلحة خاصة فيسدد فاضل هذا الدين من الزكاة استغرق الدين ماله كله بات مستحقاً للزكاة ولكن يشترط ألا يكون دينه لمعصية، ويمكننا تسمية ذلك بإعادة التوزيع لصالح المدين إن لجأ للدين لنفسه أو للإصلاح بين الناس⁽²⁾.

وأما ابن السبيل وهو المسافر الذي خرج للعمل ولم يوفق في الحصول على فرصة عمل ومن ثم الحصول على دخل حتى نفذ ما معه من مال، أو كان قد حصل على عمل ثم انقطع عن العمل لسبب لا دخل له فيه ونلم يبق معه من مال، ولم يجد من المال حتى ما يقله إلى بلده، فأعطائه من الزكاة والمساعدة في عودته إلى دولته من مال الزكاة يعد من قبيل إعادة التوزيع المرحلية لابن السبيل⁽³⁾.

وبخصوص سهم في سبيل الله فإن هذا السهم - وكما ذكرنا - لا يتوقف عند الغزو والجهاد فقط، فالدعوة الصادقة التي تبين وجهة نظر الإسلام السمح فهذا يعد من قبيل إعادة التوزيع لصالح هؤلاء الذين يقومون لنصرة هذا الدين بالدعوة الصحيحة والصادقة⁽⁴⁾.

فبذلك يتضح لنا أن أهم أهداف الزكاة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بمختلف طبقات المجتمع، والزكاة بذلك تقوم على باستخدام التأثير في الدخل وتوزيعها بالشكل الصحيح لتحقيق التكافل الاجتماعي.

(1) النظرية الاقتصادية في الإسلام، د. محمد عبد المنعم عفر، طبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة 1401 هـ - 1981م، (ص: 237).

(2) الزكاة، الشيخ محمد أبو زهرة، (ص: 195).

(3) الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة في مصر، للباحثة: دلال حسن، رسالة ماجستير، مقدمة لمعهد الدراسات الإسلامية بمصر لنيل، (ص: 264).

(4) مفاهيم إسلامية في النقود والفرق بين الاكتناز والادخار، د. شوقي إسماعيل، مجلة المسلم المعاصر، العدد الرابع عشر، أبريل، (ص: 102).

تأثير الزكاة في دخول من تجب الزكاة في أموالهم:

يتجلى هذا التأثير من زاوية شمولية الزكاة لمن تجب عليهم، وكذلك شموليتها بالنسبة للمال الذي تجب الزكاة فيه، ويعد هذا من أهم أسباب نجاح الزكاة فيه، ويعد هذا من أهم أسباب النجاح للزكاة في مجال إعادة توزيع الدخل والثروات وتقليل حجم الفوارق بين الطبقات، ويتضح لنا جلياً أن الزكاة تعمل على القضاء على مشكلة تجمع الثروات في يد فئة معينة وقليلة ووجود طبقة عليا يمثلها الأغنياء وطبقة دنيا يمثلها الفقراء، فالزكاة تعمل على تنمية الدخل والموارد للفقراء والمساكين والغارمون المثقلون بالديون وإعطاء حافز قوي للغنى حتى يساعد به كل ما هو متاح من الوسائل⁽¹⁾.

(1) محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً، حسين شحاته، (ص: 210).

المبحث الثالث

التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة ووسائله ومعوقاته

حتى يتسنى الحديث عن التطبيق الإجباري للزكاة، ووسائل هذا التطبيق ومعوقاته، فلا بد لنا أن نضرب لكل نقطة من هذه النقاط مطلباً مستقلاً، وبيان ذلك فيما يلي.

المطلب الأول: التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة وأدلتها:

مما لا شك فيه أن الزكاة تعد ركناً من أركان الإسلام، كم تعد أحد الدعائم والمصادر المالية لهذا التشريع، والزكاة فرض على كل مسلم يستخرجها من ماله متى توافرت الشروط اللازمة، وفي هذا يقول ربنا - عز وجل: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"⁽¹⁾.

ويستدل على التطبيق الإجباري للزكاة من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية المطهرة، ومن الإجماع.

أولاً: من القرآن الكريم:

قوله تعالى: "فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم"⁽²⁾. ووجه الدلالة من هذه الآيات الكريمة أنها جاءت لتوضح ولتبين لنا أن الزكاة فرض وواجب على من توافرت فيه الشروط اللازمة، أنه متى توافرت الشروط فإن تطبيقها إجباري على كل فرد مسلم في ماله متى توافرت شروطها.

ثانياً: من السنة النبوية المطهرة:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله))⁽³⁾.

فالزكاة هي أحد الدعائم للأركان الخمسة للإسلام، ويكفر جاحدها ويقاثل الممتنع عن أدائها بنص الحديث المذكور السابق، لاسيما وأن هذا الحديث استند إليه أبو بكر الصديق في حروبه على مانعي الزكاة.

(1) سورة التوبة: (آية: 103)

(2) سورة التوبة: (آية: 5).

(3) رواه البخاري ومسلم.

ثالثاً: من الإجماع:

إن خير ما يقال على الإجماع على إجبارية الزكاة هو حدث في عهد الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، حيث قاتل مانعي الزكاة بل وأعدمهم مرتدين...⁽¹⁾.
 ولذلك حينما اعترض عليه بعض الصحابة لقتاله مانعي الزكاة قال لهم أبو بكر الصديق: "والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤذونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم على منعها"⁽²⁾.
 ووجه الدلالة: من هذا الإجماع أن المطالبة بأموال بالزكاة تقع على عاتق ولي الأمر ومن أوائل مسؤولياته، "⁽³⁾.

المطلب الثاني: آليات التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة والعقبات التي تواجهه:

أولاً: آليات التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة:

أهم وسيلة تمكن الجهات المختصة من جمع الزكاة هي توعية وتهيئة أرباب الأموال لتقبل فكرة جمع الزكاة، وهي الإدارة الموكول لها تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها تتكون من أشخاص لديهم من الكفاءة والخبرة التي تؤهلهم لذلك، وعلى السلطات المختصة أن تعمل على اختيار أعضاء هذه الإدارة بدقة عالية وبعد عقد مجموعة من الاختبارات الحيادية والدقيقة التي تكشف أفضل العناصر التي ينأط لها هذه المهمة.

ثانياً: العقبات التي تواجه التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة:

التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة ليس بالأمر الهين والبسيط، فقد تقف أمام هذا التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة بعض العقبات والإشكاليات.
 وأهم هذه العقبات والإشكالات التي تقابل هذا التطبيق:

1. قلة الثقافة الدينية.
2. الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.
3. وجود بعض الشبهات التي يشكك من يطرحها في صالحية التشريع الإسلامي لكل زمان ومكان.
4. عدم وجود تشريع بقانون يلزم المكلفين بإخراج الزكاة.
5. عدم وجود الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة.
6. عدم التأهيل العلمي للعاملين على الزكاة.
7. التخوف من المسؤولين من عدم التناسق بين الزكاة والضرائب.

(1) تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري (المتوفى: 310هـ)، دار التراث، الطبعة: الثانية، (د. ت)، باب حوادث متفرقة (232/3).

(2) رواة البخاري، حديث رقم: (1456).

(3) سورة الحج أية (41)

الخاتمة:

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، أحمده سبحانه، وأشكره على نعم لا تعد، ولا تحصى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأشهد أن نبينا محمدا عبده ورسوله المبعوث بالنور، والهدى، صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، ومن سلك سبيله، واقتضى.

أما بعد: فإن أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث الموسوم بـ: (التعجيل بالزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة في دراسة فقهية)، تتمثل في الأمور الآتية:

1. تعتبر الزكاة من أبرز وأهم أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي المساعدة على تحقيق حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة كما هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، تجب على كل مسلم تتوفر فيه شروطها، كما يجب على ولي الأمر أن يعمل على جبايتها أو أن يكلف من يقوم بشؤونها.
2. تعتبر الزكاة عبادة من ناحية وتنظيم اجتماعي من ناحية أخرى، شرع الإسلام الزكاة لتنظيم حياة الناس، وتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، والترابط الاجتماعي، والاقتصادية العالي.
3. بين الباحث أن التعجل بالزكاة مسألة تعمل على تنمية الدخل والموارد للفقراء والمساكين والغارمون المقتلون بالديون وإعطاء حافز قوي للفنى حتى يساعده بكل ما هو متاح من الوسائل.
4. وضع الباحث أن التعجل بالزكاة له دور فعال في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات بين أفراد وطبقات المجتمع.
5. بين الباحث دور تعجيل الزكاة في محاربة الاكتناز وأصل لذلك من خلال إيراد الصور المناسبة والحية التي حققت ذلك وتحققه في الإسلام على مر العصور وتعاقب الأزمان.
6. أصل الباحث للمسائل التي تحدث عنها الاقتصاديون المعاصرون في محاربة الكتناز، واستثمار المال حتى لا يفنى بين يدي مالكه، فالإسلام حث صاحب المال على العمل وحرم الاكتناز وعمل على التنبية الشديد لرب المال أن يجد ويجتهد في نماء ماله ويدفع به إلى ساحة الاستثمار والاقتصاد.
7. توصل الباحث إلى أن التطبيق الإجباري للتعجل بالزكاة ليس بالأمر الهين والبسيط، فقد تقف أمام هذا التطبيق الإجباري للزكاة بعض العقبات والإشكاليات، أوردها الباحث حصراً في سبع عقبات هي: (قلة الثقافة الدينية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، ووجود بعض الشبهات التي يشكك من طرحها في صالحة التشريع الإسلامي لكل، زمان ومكان، وعدم وجود تشريع بقانون يلزم المكلفين بإخراج الزكاة، وعدم وجود الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة، وعدم التأهيل العلمي للعاملين على الزكاة، والتخوف من المسؤولين من عدم التناسق بين الزكاة والضرائب).

المصادر والمراجع

1. أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، د. نعمت مشهور، طبعة مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، 1992م.
2. الاقتصاد الإسلامي، أ.د. منذر قحف علما ونظاما، طبعة دار التعلم، 1999م.
3. الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، غازي عناية، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1989م.
4. النظرية الاقتصادية في الإسلام، د. محمد عبد المنعم عفر، طبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة 1401هـ - 1981م.
5. الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة في مصر، للباحثة: دلال حسن، رسالة ماجستير، مقدمة لمعهد الدراسات الإسلامية بمصر لنيل.
6. مفاهيم إسلامية في النقود والفرق بين الاكتناز والادخار، د. شوقي إسماعيل، مجلة المسلم المعاصر، العدد الرابع عشر، أبريل.
7. تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري (المتوفى: 310هـ)، دار التراث، الطبعة: الثانية، (د.ت)، باب حوادث متفرقة.
8. معالجة الزكاة لمشكلة الفقر، د. الطيب زين العابدين، المؤتمر الرابع للزكاة المنعقد في الفترة في: 12 شهر: مارس، عام 1995م بدكار، لسنغال.
9. دراسة في التطبيق المعاصر لزكاة المال - الصعوبات والمعوقات - / د. حسين شحاته، مجلة، الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد: (23)



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي